

الى السيد وزير التجهيز والماء المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

الإشارة إلى إحالة الطلبات المتعلقة بالسدود الصغرى والتلية على اللجنة الجهوية في أجوبتكم على الأسئلة الكتابية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أنه كلما أحيل عليكم سؤالا كتابيا حول إحداث سد صغير أو تلي، على سبيل المثال، سد تمور غوت، سد بوملزة، سد أمطل، سد وادي امحمد، وسد لمقبتلة على مستوى نفوذ وكالة الحوض المائي لمولوية، إلا وتوصلت بجواب يتضمن خاتمة مفادها: "حيث يجب إحالة طلبكم على اللجنة الجهوية تحت إشراف وزارة الداخلية قصد دراسة إمكانية إدراجه وبرمجته في لائحة البرنامج الثاني 2025 - 2027".

وحيث أن النائب البرلمانى يتواصل مع المصالح اللامركزية عن طريق الوزير المعنى، وليس بشكل مباشر حتى يقدم طلبه لديهم، مما يتعين معه إحالة الأسئلة المتوصل بها في هذا الصدد على اللجنة الجهوية المعنية، خاصة أن الأمر يتعلق بسدود ذات أولوية، وكانت بعضها مبرمجة من قبل، وحذفها من البرنامج الأول يتطلب أعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وحيث يتعين التعامل مع هذه الأسئلة، وفق ما قمتم به في جوابكم عدد 346/23 الديوان بتاريخ 28 يونيو 2023، بذكركم "أما بخصوص دوار أولاد لمقدم، فإن الوكالة لم تتوصل لحد الآن بأي ملتمس من جماعة صاكة يهم الدوار سالف الذكر، غير أن الوكالة ستقوم بعرض هذا الطلب على اللجنة الإقليمية المكلفة بتحديد الأولويات لتصنيفه وإدراجه في البرنامج".

لذلك؛ أسألكم السيد الوزير المحترم، عما يلي:

- لماذا لا تتم إحالة الأسئلة البرلمانية باعتبارها تتضمن في صلبها طلبات على اللجنة الجهوية بصفتكم وصيا على قطاع الماء؟
- ومتى سيتم الإفراج عن سد تمور غوت، سد بوملزة، سد أمطل، سد وادي امحمد، وسد لمقبتلة؟
- ولماذا تم حذف سد بوملزة رغم تواجده في اتفاقية إطار سابقة؟
- وما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتك من أجل تصحيح الوضع؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

سعيد بعز يز